

دور التشريع في دعم سياسة إعادة تدوير النفايات في الجزائر The role of legislation in supporting waste recycling policy in Algeria

د/مومن يمينة*

Dr.Moumene yamina

مخبر الدراسات القانونية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر

Legal Studies Lab, University Ibn Khaldoun Tiaret, Algeria

Yamina.moumene@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/14 تاريخ القبول: 2021/12/28 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

تشكل السيطرة على مخلفات النمو السكاني والتطور الصناعي والتكنولوجي تحديا هاما أمام الجزائر خاصة بعد إتباع نهج التنمية المستدامة، مما دفعها إلى تبني طرق صحية للتخلص من هذه المخلفات والنفايات من خلال إعادة تدويرها وقد جاءت هذه الدراسة لتحديد مفهوم إعادة التدوير وعلاقته بالتنمية المستدامة وكذا إبراز الإطار القانوني والتنظيمي الذي يوطر هذا النشاط ومدى نجاعته في ذلك.

كلمات مفتاحية: إعادة التدوير؛ التنمية المستدامة؛ النفايات.

ABSTRACT:

Controlling the vestiges of demographic growth and industrial and technological development is an important issue for Algeria, especially after having adopted the sustainable development approach, which encouraged it to adopt healthy disposal methods for this waste and waste through recycling. This study defined the concept. recycling and its relationship with sustainable development, as well as to highlight the legal framework and the regulatory framework which governs this activity and the extent of its effectiveness in doing so.

Keywords: Recycling; Sustainable development; Waste.

* المؤلف المرسل: د/ مومن يمينة



مقدمة:

إن التطور الاقتصادي والصناعي في العالم الذي صاحبه ارتفاع وتيرة الإنتاج والاستهلاك، ساهم بشكل كبير في تزايد كميات النفايات الذي يرتبط أساسا بالزيادة السكانية والتنمية الاقتصادية. يعتبر موضوع تسيير هذه النفايات من المواضيع المهمة المرتبطة بالتنمية المستدامة، فرغم كل الجهود الدولية المبذولة للسيطرة على هذه النفايات إلا أن الوضع البيئي الراهن يدفعنا للاهتمام بهذا المجال أكثر. والتطور الذي شهدته الجزائر أيضا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذا الارتفاع المستمر لعدد السكان والتوسع العمراني العشوائي، أدى هذا كله فيها إلى تزايد إنتاج النفايات، مما يشكل بالتبعية التأثير على المنظر الجمالي للبيئة وتشويهه. وبما أن الجزائر ليست بمعزل عن العالم الخارجي وأن قضايا البيئة وقوانين حمايتها تعتبر اتجاها عالميا يحتم علينا استخدام الطرق والأساليب الصديقة للبيئة، ذلك لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة البشرية وسلامة بقائها، حيث تعتبر أهم هذه الأساليب والطرق هو إعادة التدوير، الذي أصبح نهجا عالميا لتسيير النفايات والاستفادة منها.

وتظهر أهمية هذا البحث بتنامي الوعي لدى الدولة والمجتمع بأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها من مشكلة النفايات التي تتزايد بشكل ملحوظ وخطير، لذا وجب البحث عن سبل التخلص منها بالطرق العلمية وإعادة الاستفادة منها وكذا مصاحبة هذه الطرق بالأطر التشريعية التي تضبط ممارستها.

انطلاقا من أهمية هذه التقنية ودورها في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وحق الأجيال في توفير الطاقة، جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على تقنية إعادة التدوير، ورصد مجهودات الدولة في سبيل تطبيق هذه التقنية لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم نشاط إعادة تدوير النفايات في الجزائر.

ولتبيان أهداف هذه الدراسة يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة المنظومة التشريعية لتأطير نشاط إعادة تدوير النفايات

في الجزائر؟

ذلك ما سيتم الإجابة عليه باتباع المنهج التحليلي في البحث في المجال التشريعي وتحليل نصوصه لمعرفة مدى نجاعة هذه المنظومة في دعم هذا النشاط في الجزائر من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: مفهوم إعادة التدوير وعلاقته بالتنمية المستدامة

تعتبر نفايات كل المواد التي تتخلف عن نشاط الإنسان والتي لم يعد يحتاجها، كما تعرف بأنها: "الشيء الذي أصبح ليس له قيمة في الإستعمال، أي يمكن تدويره (رسكلته) بحيث يمكن استعماله أو استرجاع بعض مكوناته ، ففي هذه الحالة لا يعتبر نفاية"¹.

وقد اختلفت استراتيجيات التعامل مع النفايات من دولة إلى أخرى خلال العقود الأخيرة، فقد انصب في بادئ الأمر الهدف على ترحيل النفايات إلى المكبات، ثم تطور ذلك إلى تصنيف النفايات وإعادة التدوير وصيانة المكبات، فقد تغيرت السياسة العامة في السنوات الأخيرة بضرورة التقليل من النفايات من مصدرها، فأثير الكثير من الجدل حول الكيفية المثلى للتخلص من النفايات ولعل من بين أكثر الطرق نجاعة هو إعادة التدوير².

ونظرا لآثاره الإيجابية على البيئة والتنمية المستدامة خصوصا وجب البحث في مكانة إعادة التدوير، من خلال سياسة تسيير النفايات في الجزائر (المطلب الأول) وكذا موقعها من التنمية المستدامة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مكانة إعادة التدوير من سياسة تسيير النفايات في الجزائر

تعتبر عملية إعادة التدوير أحد المراحل الهامة عند استكمال استرجاع النفايات القابلة للثمين لذلك سوف يتم التعرف عليها ثم رصد أهم الوسائل التي رصدت لهذه العملية في الجزائر.

1- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، أسس تدوير النفايات، دار العربية للنشر، القاهرة، 1997، ص 33.

2- يوسف جحيش، يسمينة عابد، الاقتصاد الدائري الأخضر: إعادة تدوير المخلفات وأثرها على التوازن الإيكولوجي وإنتاج بدائل الطاقة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2020/01/01، ص 140.

1. تعريف إعادة التدوير

يمكن تعريفها على أنها: "إعادة استخدام المنتج مرة أخرى بعد الانتهاء من استعماله أو أجزائه وتغيير مواصفاته ليكون مادة أولية لذلك المنتج أو يدخل كجزء من منتج آخر"¹، كما يمكن تعريفها على أنها: "عملية الفصل أو الفرز، عملية الحزم أو الربط، عملية التعبئة بهدف التحضير لعملية التدوير، إضافة إلى آليات التدوير المتعلقة بكل مادة على حدى، يعتبر المعيار الحاسم لعملية إعادة التدوير هو ما إذا كانت المادة المعاد تدويرها تحل محل المادة البكر في العملية الإنتاجية وبذلك يغلق الدورة، فالهدف الإجمالي هو تقليل المواد التي تدخل في الاقتصاد والتي تخرج منه، فتتلافى بذلك التكاليف البيئية لاستخراج وتضييع المواد البكر والتخلص من النفايات"².

كما يمكن تعريفها على أنها: "من أهم تكنولوجيات الإنتاج النظيفة التي تؤدي إلى الاستفادة الكاملة من المخلفات الصلبة وإقامة صناعات عديدة وتشغيل أيدي عاملة، حيث يعد التدوير أحد مجالات الإنتاج الأنظف"³، ورغم أهمية هذه التقنية في حماية البيئة غير أن هناك من يعتبر أن إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى ستكون أقل جودة من المنتج الأصلي⁴.

1- هيري نصيرة، إعادة تدوير النفايات في ظل الاقتصاد الدائري وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والانماج في الاقتصاد العالمي، مجلد 13، عدد02، المدرسة العليا للتجارة، 2019/10/30، ص04.

2 العابد رشيدة، تسيير النفايات الصلبة الحضرية دراسة حالة بلدية ورقلة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008/2007، ص47.

3- فيروز بوزورين، فيروز حيرار، عملية إعادة تدوير النفايات: أهميتها ومتطلبات تفعيلها في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019/06/27، ص24.

4- حمزة الجبالي، الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية، دار الأسرة للإعلام دار عالم الثقافة للنشر، الأردن، 2016، ص 220.

وبالرجوع إلى المشرع فنجد أنه لم يحدد تعريفا دقيقا لإعادة التدوير غير أنه أدرجه ضمن مفهوم تسمين النفايات في المادة 02 من القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها¹.

2. الوسائل المسخرة لإعادة التدوير في الجزائر

إن نظام إعادة تدوير النفايات في الجزائر غير مسير بصفة مباشرة من طرف البلديات، بل توجد سلطة مراقبة مشتركة مع المؤسسات اللامركزية للدولة، مما يزيد من تعقيدات العملية.

في الواقع إن القطاع المستحوذ على أكبر كمية لاسترجاع النفايات هو القطاع الخاص الذي يعمل بصفة غير قانونية، حيث يقوم العديد من الأفراد بجمع المواد القابلة لإعادة التدوير من النفايات (خاصة مادة البلاستيك)، ثم يقومون بعملية بيعها للمصانع والمؤسسات التي تحتاجها لعمليتها الإنتاجية بأثمان زهيدة². وابتداء من سنة 2002 بدأت الجزائر في الاهتمام بمجال تسيير النفايات من خلال تسخير جملة من المؤسسات والبرامج لدعم تدوير النفايات خصوصا نذكر منها:

الوكالة الوطنية للنفايات³: هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، مقرها في الجزائر العاصمة حيث تكلف هذه الوكالة في مجال إعادة تدوير النفايات بما يلي⁴:

- المبادرة بإنجاز الدراسات، الأبحاث، المشاريع التجريبية وإنجازها أو المشاركة في إنجازها.

- نشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعها.

- المبادرة ببرامج التحسيس والإعلام والمشاركة في تنفيذها.

1- قانون رقم 01-19 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، جريدة رسمية عدد 77، صادرة في 15 ديسمبر 2001، ص09.

2- فيروز بوزورين، فيروز حيرار، المرجع السابق، ص28.

3- المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175 مؤرخ في 20 مايو 2002، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها، جريدة رسمية عدد 37، صادرة في 26 مايو 2002، ص07.

4- المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 02-175 السالف الذكر.

مؤسسات تثمين نفايات التغليف¹: هي مؤسسات تجارية تخضع لاعتماد يسلمه الوزير المكلف بالبيئة تكلف هذه المؤسسة باسترجاع واسترداد وتوجيه نفايات التغليف إلى وحدات إعادة الاستعمال والرسكلة أو الإزالة، وفق دفتر شروط يحتوي على كفايات التخزين من قبل الحائز، وكفايات الجمع، التثمين وإزالة نفايات التغليف مع مراعاة الشروط المطابقة لمقاييس البيئة².

إستحداث النظام العمومي لإسترجاع نفايات التغليف: بموجب المرسوم التنفيذي 372-02 المتعلق بنفايات التغليف³، لقد أعطت المادة 03 من هذا المرسوم ثلاثة خيارات لحائز النفايات التغليف للقيام بعملية تثمينها، من هذه الخيارات الانخراط في النظام العمومي الخاص باستعادة الرسكلة والتثمين المحدث خصيصا لهذا الغرض⁴.

نظام (GEM-ECO)⁵: حيث يهدف هذا النظام إلى تنظيم استرجاع نفايات التغليف ومعالجتها عبر عقود خدمات لجمع النفايات وفرزها وتثمينها. تكلف الوكالة الوطنية للنفايات بوضع النظام العمومي لاسترجاع نفايات التغليف وتثمينها⁶.

البرنامج الوطني لتسيير النفايات: جعلت الحكومة تسيير النفايات محورا ذا أولوية في استراتيجياتها ومخططها الوطني الخاص بالبيئة والتنمية المستدامة، عن طريق إعداد وضع حيز التنفيذ برنامج وطني لتسيير النفايات الصلبة الحضرية،

-
- 1- المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 372-02 مؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتعلق بنفايات التغليف، جريدة رسمية عدد 74، صادرة في 13 نوفمبر 2002، ص11.
 - 2- المادة 8 و9 من المرسوم التنفيذي رقم 372-02 السالف الذكر.
 - 3- مرسوم تنفيذي رقم 372-02 مؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتعلق بنفايات التغليف، جريدة رسمية عدد 74، صادرة في 13 نوفمبر 2002، ص 11.
 - 4- حميداتو محمد، النظام العمومي لمعالجة النفايات التغليف نموذج لنشاط تجاري مؤطر قانونا ومؤسساتيا، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 09، جامعة الجزائر 01، جوان 2017، ص266.
 - 5- المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 199-04 مؤرخ في 19 يوليو 2004، يحدد كفايات إنشاء النظام العمومي لمعالجة نفايات التغليف وتنظيمه وسيره وتمويله، جريدة رسمية عدد 46، صادرة في 21 يوليو 2004، ص10.
 - 6- المادة 04 من المرسوم التنفيذي، رقم 199-04 السالف الذكر.

حيث يعتبر هذا البرنامج منهاجا تدريجيا لتسيير النفايات الصلبة الحضرية¹. فيهدف هذا البرنامج في مجال إعادة تدوير النفايات إلى التخلص السليم والإيكولوجي العقلاني للنفايات وتثمين النفايات القابلة للاسترجاع.

المؤسسات التي تقوم بعملية الاسترجاع في الجزائر: تتخذ عملية إعادة التدوير شكلين: الشكل المباشر الذي استمر لسنوات عن طريق منتجي مواد المخلفات (الخردة) وهو الشكل الأساسي لإعادة التدوير، أما الشكل الثاني الغير مباشر وهو تصنيع المخلفات لإنتاج منتجات أخرى تعتمد على المادة الخام نفسها وبدأ التركيز على هذا الشكل مع بداية التسعينات من القرن العشرين فظهرت إعادة تدوير الزجاج والألمنيوم والبلاستيك وغيرها من المواد القابلة للرسكلة². وتوجد بالجزائر مجموعة من المؤسسات التي تنشط في صناعات مختلفة وتقوم بنشاط إعادة التدوير لاستخدام المواد المعاد تدويرها كمواد أولية تحتاجها في عملياتها الإنتاجية الأساسية³. من هذه المؤسسات نذكر:

- المؤسسة الخاصة بالورق (Tonic emballage)
- مؤسسة الورق papirec
- مؤسسة البلاستيك Replast
- مؤسسة للبلاستيك ENPC
- المؤسسة الوهرانية للزجاج Alvere
- مؤسسة البلاستيك Sametex (تقوم بصناعة خيوط المكانس)
- مؤسسة البلاستيك Paly Propylene (تقوم بصناعة أنابيب الغاز)
- مؤسسة Tera Pack لإعادة تدوير الآجر.

1- بن هلال سمية، سياسات وأساليب الإدارة البيئية المتكاملة للنفايات الصلبة في إطار معايير التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص200.

2- قاسم الخطيب، مدخل للأمن البيئي المستدام، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص94.

3 فيروز بوزورين، فيروز حيرار، المرجع السابق، ص30.

المطلب الثاني: موقع إعادة التدوير من التنمية المستدامة

عرف مجلس الأمن الدولي لمبادرة البيئة المحلية 1994 التنمية المستدامة على أنها: "تنمية تقدم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية لكل السكان، دون الإخلال بالأنظمة الطبيعية والعقارية والاجتماعية التي تمون الخدمات"¹. كما تعني التنمية المستدامة: "نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تتبنى التكنولوجيا النظيفة وتنتج الحد الأدنى من الملوثات، فيعمل منع التلوث على تقليل التدفقات غير المرغوبة والنفايات الناجمة عن المنتجات والعمليات الانتاجية"².

انطلاقاً من أهمية نشاط إعادة التدوير في مجال الصناعات النظيفة والحد من التلوث، وجب البحث في علاقته بالتنمية المستدامة -التي يعد الحد من الملوثات هدفها الرئيسي- ورصد متطلبات تفعيل إعادة تدوير النفايات في الجزائر.

1. علاقة إعادة التدوير بالتنمية المستدامة

ينطوي البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في نهجه الوقائي، على استخدام القليل من المواد الملوثة أو المواد غير الملوثة وتصميم عمليات تقلل من إنتاج النفايات والملوثات وتوجيه الأخيرة للاستخدام في أغراض أخرى مفيدة وابتكار منتجات قابلة لإعادة التشغيل، هذا وتضم عملية منع التلوث 06 فئات عامة هي تحسين عمليات المصنع، إعادة التدوير في أثناء العملية، تعديل العملية، استبدال المواد والمنتج، فصل المواد وضبط عملية التصنيع³.

تمثل إعادة التدوير إحدى الوسائل المهمة لخفض المخلفات وقد استخدم هذا الاتجاه في مختلف بلدان العالم منذ فترات، والجديد بالذكر هو اتساع نطاق عمليات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير للمخلفات بعد الزيادة الرهيبة في كمياتها الناجمة عن عمليات الاستهلاك والإنتاج بالدول الصناعية خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث

1- يوسف جحيش، بسمينة عابد، المرجع السابق، ص144.

2- سعدي نهيبة، تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفعالية المطلوبة "دراسة حالة الجزائر العاصمة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2012/2011، ص38.

3- سعدي نهيبة، المرجع السابق، ص 38.

يمثل هذا الاتجاه أحد أهم محاور التنمية المستدامة من خلال تعظيم فائدة المواد وجعلها تخدم أكثر من غرض¹.

2. متطلبات تفعيل إعادة تدوير النفايات في الجزائر

إن كمية النفايات الصلبة التي تنتج في الجزائر في تزايد مستمر مما يزيد من تكلفة التخلص منها ويشكل خطر أو تهديدا على البيئة والصحة العمومية، الأمر الذي يزيد من أهمية إعادة التدوير، فبالرغم من الحجم الهائل للنفايات في الجزائر فإن نسبة ما يتم إعادة تدويره تعد ضعيفة جدا، رغم أن معظم برامج تسيير النفايات تشجع على عملية إعادة تدوير النفايات، لأنها تصب في مجملها حول كيفية التخلص من النفايات بطرق سليمة وبأقل تكلفة². ويواجه الجزائر في هذا المجال عدة تحديات لتفعيل إعادة تدوير النفايات في إطار التنمية المستدامة نذكر منها ما يلي:

أ. التدخل الحكومي لتشجيع إعادة التدوير ويكون ذلك من خلال منح التسهيلات الإدارية والمالية لهذا النوع من التشريع، أو التشديد على بعض الأنشطة للحد من التلوث:

- منح قروض لمشروعات إعادة التدوير.
- فرض ضرائب على عدم تامين المخلفات الصناعية.
- ب. الاستثمار في مجال تدوير النفايات عن طريق منح المؤسسات الخاصة فرص الاستثمار في مجال تدوير النفايات ودعمها.
- ت. الاطلاع واستخدام تقنيات مناسبة لعملية إعادة التدوير.
- ث. صناعة مصادر جديدة للطاقة عوض الاعتماد على المصادر الأولية.
- ج. تفعيل دور المؤسسات الحكومية المحلية وأهمها الجماعات الإقليمية في مجال تدوير النفايات.
- د. نشر الوعي الاجتماعي بضرورة المساعدة على إعادة تدوير النفايات والمحافظة على النظام البيئي والحث على جمع وفصل النفايات في طريق إعادة تدويرها.

1- يوسف جحيش، يسمينة عابد، المرجع السابق، ص 145.

2- فيروز بوزورين، فيروز حيرار، المرجع السابق، ص 32.

المبحث الثاني: المساعي التشريعية والتنظيمية لإعادة التدوير في الجزائر

تتعدد القوانين والمراسيم المنظمة لهذا النوع من النشاط فقد حاول المشرع وضع استراتيجية قانونية وطنية تهدف إلى مواجهة مختلف المخاطر التي تشكلها النفايات، سواء كانت هذه المخاطر ناجمة عن النفايات بحد ذاتها أو عن سوء تسييرها لهذا وجب رصد ترسانة قانونية متكاملة لدعم التسيير الصحيح للنفايات، فمنها ما تعلق بالقوانين الضابطة لإعادة تدوير النفايات (المطلب الأول) ومنها ما تعلق بمختلف التنظيمات التي جاءت لشرح كيفية تطبيق هذه القوانين (المطلب الثاني).

المطلب الأول: القوانين الضابطة لإعادة تدوير النفايات في الجزائر

يتعلق هذا الإطار بالقانون المتعلق بتسيير النفايات بالدرجة الأولى، قانون البيئة ثم القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية وأخيرا القوانين ذات الطابع العام.

1. قانون تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها

يهدف هذا القانون إلى كيفية تسيير النفايات، حيث يركز تسيير هذه الأخيرة على عدة مبادئ منها تثمين النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها، أو بكل طريقة تمكن من الحصول باستعمال تلك النفايات على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة¹. الملاحظ على هذا القانون أنه لم يفرق بين المصطلحات حيث عرف تثمين النفايات بأنها كل العمليات الرامية إلى إعادة استعمال النفايات أو رسكلتها أو تسميدها² وهي كل العمليات الرامية إلى إعادة تدوير النفايات.

وقد تضمن قانون تسيير النفايات المجالات المتعلقة بإعادة تدوير النفايات

وهي:

- التزام منتجي أو حائزي النفايات بضمان العمل على إعادة تدوير النفايات الناجمة عن المواد التي يستوردونها أو يسوقونها وعن المنتجات التي يصنعونها

1- المادة 02 من قانون 19-01 السالف الذكر.

2- المادة 03 من قانون 19-01 السالف الذكر.

وفي حالة عدم قدرته على ذلك، فإنه يلتزم بضمان أو العمل على ضمان إزالة هذه النفايات على حسابه الخاص بطريقة عقلانية بيئياً¹.

- حظر استعمال المنتجات المرسكلة التي يحتمل أن تشكل خطراً على أشخاص في صناعة المغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو في صناعة الأشياء المخصصة للأطفال². وذلك تحت طائلة غرامة مالية تقدر بـ 100.000 دج إلى 200.000 طبقاً للمادة 59 من هذا القانون.

- تكليف البلدية بوضع مخطط لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، يتضمن وضع نظام لفرز النفايات المنزلية وما شابهها بغرض تجميعها³.

2. قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة⁴

يهدف هذا القانون أساساً إلى حماية البيئة من جميع أشكال التلوث والأضرار المحدقة بها وكذا إصلاح الأوساط المتضررة، حيث ينص في ذلك على عدة مبادئ تختص منها بمجال إعادة التدوير:

- مبدأ الاستبدال: الذي يمكن بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطراً عليها ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية لموضوع الحماية.

- مبدأ الاندماج: الذي يجب بمقتضاه، دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.

3. القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية

أ. قانون الولاية⁵: نص هذا القانون ضمن المادة 141 منه على أنه يمكن للولاية أن تتشئ قصد تلبية الحاجات الجماعية لمواطنيها بموجب مداولة المجلس

1- المادة 07 و 08 من القانون 19-01 السالف الذكر.

2- المادة 10 من القانون 19-01 السالف الذكر.

3- المادة 34 من القانون 19-01 السالف الذكر.

4- قانون رقم 10-03 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية، عدد 43، صادرة في 20 يوليو 2003، ص 06.

5- قانون رقم 07-12 مؤرخ في 21 فيفري 2012، يتعلق بالولاية، جريدة رسمية، عدد 12، صادرة في 29 فبراير 2012، ص 05.

الشعبي الولائي، مصالح عمومية ولائية للتكفل بعدة مجالات أهمها النظافة والصحة العمومية ومراقبة الجودة.

ب. قانون البلدية¹: نص هذا القانون ضمن المادة 123 منه على أن البلدية تسهر بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية، لاسيما في مجال جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.

4. القوانين ذات الطابع العام

المتمثلة في قوانين المالية والتي نصت على فرض الضرائب البيئية، حيث أسست هذا النوع من الضرائب في الجزائر سنة 1992 بموجب المادة 17 من قانون المالية لسنة 1992، بحيث تم تأسيس الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة². وتشجعا لعمليات إعادة التدوير والرسكلة فقد عدل قانون المالية لسنة 2020³ أحكام المادة 282 مكرر 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المتعلقة بسقف الضريبة الجغرافية، فاستثيت منها بعض النشاطات من بينها عملية تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة.

المطلب الثاني: النصوص التنظيمية لإعادة تدوير النفايات

يقصد بالنصوص التنظيمية جملة المراسيم التنفيذية التي تشكل في مجملها كفايات تطبيق القوانين المتعلقة بتسيير النفايات، لاسيما ما تضمن منها إعادة تدوير النفايات والتي نورد منها على النحو التالي:

1. المرسوم التنفيذي رقم 02-175 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية

للنفايات وتنظيمها: لقد المادة 67 من القانون 01-19 على إنشاء هيئة تكلف بترقية جمع النفايات وفرزها ونقلها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها. لهذا صدر المرسوم

1- قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37، صادرة في 03-07-2011، ص04.

2- بوزيد حميد، الضرائب البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة علي لونيس، البلدة 02، المجلد 6، العدد 01، جوان 2017، ص 05.

3- قانون رقم 19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، جريدة رسمية، عدد 81، صادرة في 30 ديسمبر 2019، ص03.

02- 175 الذي تضمن إنشاء هذه الوكالة وتنظيمها وعملها حيث نصت المادة 04

منه على: " تكلف الوكالة بتطوير نشاطات فرز النفايات وجمعها وتثمينها وإزالتها"

2. المرسوم التنفيذي رقم 02-372 يتعلق بنفايات التغليف: الذي ألزم

حائز نفايات التغليف أن يتولى بنفسه تثمين نفاياته الخاصة بالتغليف، أو أن يكلف مؤسسة معتمدة للتكفل بهذا الإلتزام، أو أن ينخرط في النظام العمومي الخاص بالاستعادة والرسكلة والتثمين المحدث لهذا الغرض¹، كما تضمن هذا المرسوم:

- كيفية الحصول على رخص التثمين وشروطها.

- مؤسسات تثمين نفايات التغليف كيفية إنشائها ومهامها.

- النظام العمومي لمعالجة نفايات التغليف محتواه ومهامه.

3. المرسوم التنفيذي رقم 03-477 يحدد كفايات وإجراءات إعداد

المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته²: يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كفايات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته، حيث يلزم هذا المرسوم بأن تتكون اللجنة المكلفة بإعداد هذا المخطط من بين أعضائها ممثل عن المنظمات المهنية المرتبط بنشاطها بتثمين النفايات وإزالتها.

4. المرسوم التنفيذي رقم 04-199 يحدد كفايات إنشاء النظام العمومي

لمعالجة نفايات التغليف وتنظيمه سيره: (GEM-ECO) السالف الذكر الذي يهدف أساسا إلى تنظيم استرجاع نفايات التغليف عبر عقود خدمات لجمع النفايات وفرزها وتثمينها.

5. المرسوم التنفيذي رقم 04-410 يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال

منشآت معالجة النفايات وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت³: حيث يقصد بمستغل منشأة معالجة النفايات كل شخص طبيعي أو معنوي أو خاص مكلف

1- المادة 3 من مرسوم تنفيذي رقم 02-372 السالف الذكر.

2- مرسوم تنفيذي رقم 03-477 مؤرخ في 09 ديسمبر 2003، يحدد كفايات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته، جريدة رسمية عدد 78، صادرة في 14 ديسمبر 2003، ص 04.

3- مرسوم تنفيذي رقم 04-410 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004، يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت، جريدة رسمية عدد 81، صادرة في 19 ديسمبر 2004، ص 05.

باستغلال منشأة معالجة النفايات ويقصد بهذه المنشآت كل مؤسسة موجهة لتنمين النفايات وتجهيزها وإزالتها¹.

6. المرسوم التنفيذي رقم 05-314 يحدد كفايات اعتماد تجمعات منتجي أو حائزي النفايات الخاصة²: حيث تعتبر هذه الأخيرة عبارة عن شركات مدنية تلعب دورا هاما في جمع وتنمين النفايات.

7. المرسوم التنفيذي رقم 06-104 يحدد قائمة النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة³: حيث حدد هذا المرسوم قائمة النفايات الخاصة الخطرة التي يمكن أن تكون في شكل سائل أو صلب أو حال وتكون موجهة لعمليات التنمين أو الإزالة⁴.

8. المرسوم التنفيذي رقم 07-205 يحدد كفايات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومعالجته⁵: حيث أرفق هذا المرسوم بملحق يتضمن نموذج للمخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، فتضمن في جزئه الثاني أن انتقاء الخيارات المتعلقة بأنظمة جمع النفايات ونقلها وفرزها تراعى فيه الإمكانات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التنفيذ، لاسيما مراعاة إمكانية تنظيم وتطوير أسواق استرجاع النفايات وتنمينها.

الخاتمة:

في خاتمة دراستنا خلصنا إلى أن عملية إعادة التدوير تعد من أهم عمليات تسيير النفايات التي تتمثل في إعادة استخدامها عن طريق إعادة تصنيعها واستخدامها كمادة أولية. ونظرا لأمنها على المستوى الاقتصادي والبيئي وجب رصد

1- المادة 03 من مرسوم 04-410 السالف الذكر.

2- مرسوم تنفيذي رقم 05-314 مؤرخ في 10 ديسمبر 2005، يحدد كفايات اعتماد تجمعات منتجي أو حائزي النفايات الخاصة، جريدة رسمية عدد 62، صادرة في 11 ديسمبر 2005، ص 04.

3- مرسوم تنفيذي رقم 06-104 مؤرخ في 28 فبراير 2006، يحدد قائمة النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة، جريدة رسمية عدد 13، صادرة في مارس 2006، ص 10.

4- المادة 04 من المرسوم 06-104 السالف الذكر.

5- مرسوم تنفيذي رقم 07-205 مؤرخ في 30 يونيو 2007، يحدد كفايات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومعالجتها، جريدة رسمية عدد 43، صادرة في 01 يوليو 2007، ص 08.

مجموعة من الآليات المؤسسية، الاستراتيجيات والتشريعات اللازمة لتأطيرها حيث
خلصنا إلى جملة من النتائج:

- تعتبر تقنية إعادة التدوير من أنجع العمليات للحفاظ على البيئة في إطار
التممية المستدامة.

- إشراك المؤسسات العمومية والخاصة في مجال تسيير النفايات وإعادة
تدويرها.

- وضع سياسات وبرامج خاصة بتسيير النفايات وتهيئتها.

- التنظيم القانوني لمجال إعادة تدوير النفايات.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تحيين وتعديل قوانين تسيير النفايات عموما.

- ضرورة تعزيز المنظومة التشريعية والتنظيمية في مجال إعادة التدوير
بالقواعد الخاصة بهذا المجال في قطاعات أخرى غير تهيئة مخلفات مواد التغليف.

- التأطير القانوني للاستثمار في مجال إعادة التدوير.

- خلق وتنظيم أسواق لبيع النفايات القابلة لإعادة التدوير.

- غرس ثقافة الرسكلة عن طريق تفعيل دور المجتمع المدني في توعية
وتحسيس المجتمع بأهمية هذه العملية في التخلص من النفايات.

قائمة المراجع:

الكتب:

- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، أسس تدوير النفايات، دار العربية للنشر، القاهرة،
1997.
- حمزة الجبالي، الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية، دار الأسرة للإعلام دار عالم
الثقافة للنشر، الأردن، 2016.
- قاسم الخطيب، مدخل للأمن البيئي المستدام، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن،
2015.

المقالات:

- بوزيد حميد، الضرائب البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة علي
لونيس، البليلة 02، المجلد 6، العدد 01، جوان 2017.

- حميداتو محمد، النظام العمومي لمعالجة النفايات التغليف نموذج لنشاط تجاري مؤطر قانونا ومؤسستيا، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد09، جامعة الجزائر 01، جوان 2017.
- فيروز بوزورين، فيروز حيرار، عملية إعادة تدوير النفايات: أهميتها ومتطلبات تفعيلها في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 27/06/2019.
- هبري نصيرة، إعادة تدوير النفايات في ظل الاقتصاد الدائري وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلد 13، عدد02، المدرسة العليا للتجارة، 30/10/2019.
- يوسف جحيش، يسمينة عابد، الاقتصاد الدائري الأخضر: إعادة تدوير المخلفات وأثرها على التوازن الإيكولوجي وإنتاج بدائل الطاقة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد16، جامعة الحاج لخضر، باتنة01، 01/01/2020.

رسائل الماجستير:

- العابد رشيدة، تسيير النفايات الصلبة الحضرية دراسة حالة بلدية ورقلة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008/2007.
- بن هلال سمية، سياسات وأساليب الإدارة البيئية المتكاملة للنفايات الصلبة في إطار معايير التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.
- سعدي نهيبة، تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفعالية المطلوبة "دراسة حالة الجزائر العاصمة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2012/2011.

القوانين:

- قانون رقم 01-19 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، جريدة رسمية عدد 77، صادرة في 15 ديسمبر 2001، ص09.
- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية، عدد 43، صادرة في 20 يوليو 2003، ص06.

- قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37، صادرة في 03-07-2011، ص04.
- قانون رقم 12-07 مؤرخ في 21-02-2012، يتعلق بالولاية، جريدة رسمية، عدد 12، صادرة في 29 فبراير 2012، ص05.
- قانون رقم 19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، جريدة رسمية، عدد 81، صادرة في 30 ديسمبر 2019، ص03.

المراسيم:

- مرسوم تنفيذي رقم 02-175 مؤرخ في 20 مايو 2002، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات، وتنظيمها وعملها، جريدة رسمية عدد 37، صادرة في 26 مايو 2002، ص07.
- مرسوم تنفيذي رقم 02-372 مؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتعلق بنفايات التغليف، جريدة رسمية عدد 74، صادرة في 13 نوفمبر 2002، ص11.
- مرسوم تنفيذي رقم 03-477 مؤرخ في 09 ديسمبر 2003، يحدد كفايات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته، جريدة رسمية عدد 78، صادرة في 14 ديسمبر 2003، ص04.
- مرسوم تنفيذي رقم 04-199 مؤرخ في 19 يوليو 2004، يحدد كفايات إنشاء النظام العمومي لمعالجة نفايات التغليف وتنظيمه وسيره وتمويله، جريدة رسمية عدد 46، صادرة في 21 يوليو 2004، ص10.
- مرسوم تنفيذي رقم 04-410 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004، يحدد القواعد العامة لتهيئة وإستغلال منشآت معالجة النفايات وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت، جريدة رسمية عدد 81، صادرة في 19 ديسمبر 2004، ص05.
- مرسوم تنفيذي رقم 05-314 مؤرخ في 10 ديسمبر 2005، يحدد كفايات إعتداد تجمعات منتجي أو حائزي النفايات الخاصة، جريدة رسمية عدد 62، صادرة في 11 ديسمبر 2005، ص04.
- مرسوم تنفيذي رقم 06-104 مؤرخ في 28 فبراير 2006، يحدد قائمة النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة، جريدة رسمية عدد 13، صادرة في مارس 2006، ص10.

- مرسوم تنفيذي رقم 205-07 مؤرخ في 30 يونيو 2007، يحدد كفايات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومعالجتها، جريدة رسمية عدد 43، صادرة في 01 يوليو 2007، ص 08.